أبرز التطورات الاقتصادية

الربع الثاني 2024م

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

للمراسلات والاستفسارات

عنوان البريد:
البنك المركزي السعودي
ص.ب 2992، الرياض 11169
المملكة العربية السعودية

هاتف: 4633000 - 11 (966+)
البريد الإلكتروني: **info@sama.gov.sa**

ولمتابعة أحدث ما ينشره البنك المركزي السعودي من تقارير، وتعليمات المؤسسات المالية التي يشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك، يرجى زيارة موقع البنك على الإنترنت بالعنوان التالي:
http://www.sama.gov.sa

المركز الرئيس للبنك المركزي وفروعه:

المركز الرئيس: الرياض.

الفروع: مكة المكرمة، المدينة المنورة، الرياض، جدة، الدمام، الطائف، بريدة، جازان، تبوك، أبها.

المحتويات

1- أبرز المؤشرات الاقتصادية 4

2- الملخص التنفيذي 5

القسم الأول: أبرز التطورات الاقتصادية 6

1-1 تطورات الاقتصاد العالمي وآفاقه 6

2-1 التضخم 6

3-1 آفاق الاقتصاد السعودي 7

القسم الثاني: أداء الاقتصاد السعودي 8

2-1 القطاع الحقيقي والأرقام القياسية 8

2-2 القطاع العام 11

2-3 القطاع الخارجي 12

2-4 القطاع النقدي والمصرفي 13

2-5 القطاع المالي 15

2-6 أبرز التطورات في قطاع التقنية المالية للربع الثاني 2024م 17

أبرز المؤشرات الاقتصادية:

2024م	توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي (آفاق الاقتصاد العالمي)	2025م
↑%3.2		↑%3.3

المصدر: صندوق النقد الدولي، يوليو 2024م.

2024م	توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي (آفاق الاقتصاد السعودي)	2025م
↑%1.7		↑%4.7

المصدر: صندوق النقد الدولي، يوليو 2024م.

النمو السنوي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	النمو الربعي
↓%-0.4		↑%1.4

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الربع الثاني 2024م، (تقديرات سريعة).

النمو السنوي	الأنشطة غير النفطية	النمو الربعي
↑%4.4		↑%1.4

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الربع الثاني 2024م، (تقديرات سريعة).

النمو السنوي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	النمو الربعي
↑%1.5		↑%0.5

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الربع الثاني 2024م.

الربع الثاني 2024م	مؤشر مديري المشتريات	الربع الثاني 2023م
56.1		59.2

المصدر: بنك الرياض، الربع الثاني 2024م.

النمو السنوي	مؤشر الإنتاج الصناعي	النمو الربعي
↓%-4.0		↑%2.1

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الربع الثاني 2024م.

النمو السنوي (نقطة مئوية)	معدل البطالة للسعوديين	النمو الربعي (نقطة مئوية)
↓-1.1	%7.6	↓-0.2

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الربع الأول 2024م.

الإيرادات (النمو السنوي)	المالية العامة	المصروفات (النمو السنوي)
↑%12.3		↑%15.3

المصدر: وزارة المالية، الربع الثاني 2024م.

الدين الداخلي (النمو السنوي)	الدين العام	الدين الخارجي (النمو السنوي)
↑%9.1		↑%28.3

المصدر: وزارة المالية، الربع الثاني 2024م.

النمو السنوي	عرض النقود (ن3)	النمو الربعي
↑%9.0		↑%2.7

المصدر: البنك المركزي السعودي، الربع الثاني 2024م.

النمو السنوي	الودائع المصرفية	النمو الربعي
↑%9.4		↑%2.8

المصدر: البنك المركزي السعودي، الربع الثاني 2024م.

النمو السنوي	الائتمان المصرفي	النمو الربعي
↑%11.4		↑%3.1

المصدر: البنك المركزي السعودي، الربع الثاني 2024م.

النمو السنوي	مؤشر السوق الرئيسة (تاسي)	النمو الربعي
↑%1.9		↓%-5.8

المصدر: تداول، الربع الثاني 2024م.

الملخص التنفيذي

- تُشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي سينمو بنحو 3.2 في المئة خلال عام 2024م ونحو 3.3 في المئة في عام 2025م.

- يتوقع صندوق النقد الدولي أن معدل التضخم العالمي سيتراجع من 6.7 في المئة في عام 2023م إلى 5.9 في المئة و4.4 في المئة في عامي 2024م و2025م.

- تُشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى نمو اقتصاد المملكة بنسبة 1.7 في المئة في عام 2024م ونسبة 4.7 في المئة في عام 2025م.

- حسب التقديرات السريعة للربع الثاني من عام 2024م، سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة انخفاضًا بنسبة 0.4 في المئة على أساس سنوي. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 8.5 في المئة.

- سجّل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثاني من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا نسبته 1.5 في المئة نتيجة ارتفاع قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 8.6 في المئة.

- سجل الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي في الربع الثاني من عام 2024م انخفاضًا سنويًا بنسبة 4.0 في المئة، مدفوعًا بانخفاض الأنشطة النفطية بنحو 8.9 في المئة.

- انخفضت معدلات البطالة في الربع الأول من عام 2024م بالنسبة للسعوديين وغير السعوديين؛ حيث بلغ معدل البطالة العام 3.5 في المئة، وبلغ معدل البطالة للسعوديين 7.6 في المئة.

- سجل إجمالي الإيرادات الفعلية للميزانية خلال الربع الثاني من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا مقداره 12.3 في المئة، في حين ارتفع إجمالي المصروفات الفعلية للميزانية بنسبة 15.3 في المئة على أساس سنوي.

- سجلت قيمة الصادرات في الربع الأول من عام 2024م انخفاضًا سنويًا بنسبة 5.7 في المئة. وفي المقابل، سجلت قيمة الواردات (سيف) ارتفاعًا سنويًا بنسبة 6.4 في المئة.

- سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الثاني من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا بنحو 9.0 في المئة ليبلغ 2,898.7 مليار ريال.

- ارتفع إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثاني من العام 2024م ارتفاعًا سنويًا بنحو 9.4 في المئة ليبلغ 2,669.5 مليار ريال.

- سجل الائتمان المصرفي المقدم للقطاعين الخاص والعام خلال الربع الثاني من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا نسبته 11.4 في المئة ليبلغ 2,751.8 مليار ريال.

- سجلت القروض العقارية في نهاية الربع الثاني من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا بنحو 11.7في المئة لتبلغ 816.8 مليار ريال. كذلك، ارتفع إجمالي القروض الاستهلاكية في الربع الثاني من عام 2024م على أساس سنوي بنسبة 1.9 في المئة ليبلغ 452.3 مليار ريال.

- سجل مؤشر السوق الرئيسة (تاسي) بنهاية الربع الثاني من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا بنحو 1.9 في المئة ليبلغ 11,679.5 نقطة.

- سجّل إجمالي الائتمان الممنوح من شركات التمويل في الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 12.3 في المئة ليصل إلى 88.6 مليار ريال.

القسم الأول: أبرز التطورات الاقتصادية

1-1 تطورات الاقتصاد العالمي وآفاقه

تُشير توقعات صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي-يوليو 2024م) إلى أن الاقتصاد العالمي من المتوقع أن ينمو بمقدار 3.2 في المئة خلال عام 2024م، وتأتي هذه النسبة دون تغيير مقارنةً بتوقعات تقرير أبريل 2024م. وتشير التوقعات أيضًا إلى نمو الاقتصاد العالمي بنحو 3.3 في المئة في عام 2025م، مرتفعًا بمقدار 0.1 نقطة مئوية مقارنةً بالتقرير السابق. وتعكس هذه التوقعات تحسن النشاط الاقتصادي واقترابه من مستويات التعافي القصوى، إلا أن تضخم أسعار الخدمات لايزال عائقًا أمام تباطؤ معدل التضخم، مما قد يعيق من جهود البنوك المركزية في تخفيض سعر الفائدة خلال الفترة المقبلة، بالإضافة إلى مدى تأثير الاضطرابات التجارية وحالة عدم اليقين تجاه السياسات النقدية (الرسم البياني رقم 1).

كذلك، استقرت معدلات نمو اقتصادات الدول المتقدمة عند نفس توقعات تقرير أبريل 2024م بنسبة 1.7 في المئة في عام 2024م ونسبة 1.8 في عام 2025م. ومن المتوقع أن تشهد اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية نموًا قدره 4.3 في المئة لعام 2024م مرتفعًا بنحو 0.1 نقطة مئوية عن توقعات التقرير السابق، ونموًا نسبته 4.3 في المئة في عام 2025م بارتفاع قدره 0.1 نقطة مئوية عن التقرير السابق. وتجدر الإشارة إلى أن نمو عام 2024م سيأتي مدفوعًا بنمو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الذي من المتوقع أن يُسجل نموًا بنسبة 2.6 في المئة، ونمو اقتصاد الهند والصين اللذان من المتوقع أن يُسجلا نموًا بنسبة 7.0 في المئة و5.0 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 2).

الرسم البياني رقم 1: توقعات النمو للاقتصاد العالمي

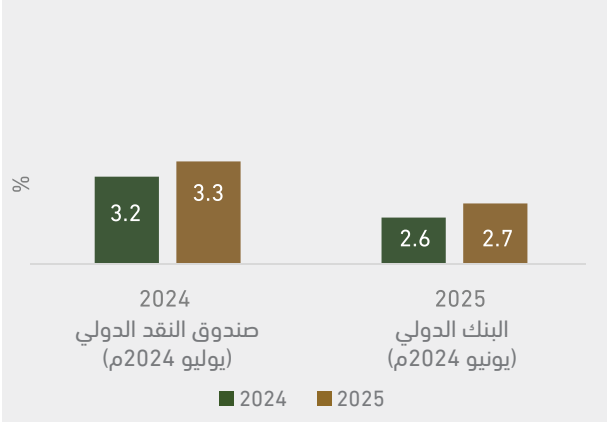

الرسم البياني رقم 2: توقعات النمو للاقتصادات

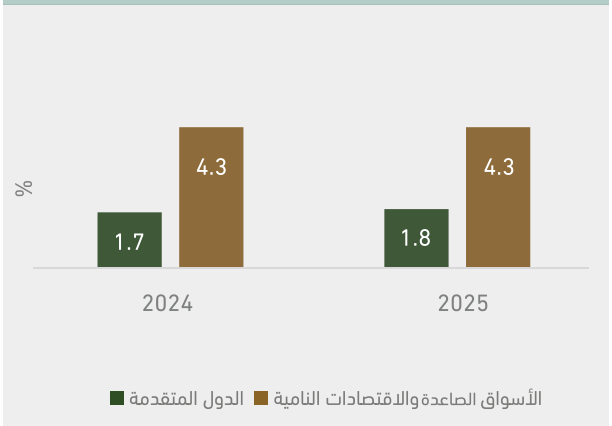

المصدر: صندوق النقد الدولي، يوليو 2024م.

2-1 التضخم

تشير توقعات صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي-يوليو 2024م) إلى تباطؤ نمو معدل التضخم العالمي خلال عامي 2024م و2025م عما كان عليه في عام 2023م، نتيجة استمرار تشديد السياسة النقدية والتراجع في أسعار الطاقة، حيث يتوقع أن يُسجل معدل التضخم العالمي نحو 5.9 في المئة في عام 2024م ونحو 4.4 في المئة في عام 2025م بعد أن سجل 6.7 في المئة في عام 2023م (جدول رقم 1).

جدول رقم 1: توقعات معدل التضخم للاقتصادات

معدل التضخم %	2022	2023	*2024	*2025
الاقتصاد العالمي	8.7	6.7	5.9	4.4
الاقتصادات المتقدمة	7.3	4.6	2.7	2.1
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	9.8	8.3	8.2	6.0

*توقعات.

المصدر: صندوق النقد الدولي، يوليو 2024م.

3-1 آفاق الاقتصاد السعودي

يتوقع صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في يوليو 2024م أن يسجل الاقتصاد السعودي نموًا بنحو 1.7 في المئة خلال عام 2024م، منخفضًا بنحو 0.9 نقطة مئوية مقارنةً بتقرير شهر أبريل 2024م نتيجةً للخفض الطوعي لإنتاج النفط. كما سيشهد العام 2025م نموًا قدره 4.7 في المئة، منخفضًا بنحو 1.3 نقطة مئوية مقارنةً بالتقرير السابق. كذلك، يتوقع البنك الدولي نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 2.5 في المئة في عام 2024م وبنحو 5.9 في المئة في عام 2025م (الرسم البياني رقم 3).

الرسم البياني رقم 3: توقعات النمو للاقتصاد السعودي

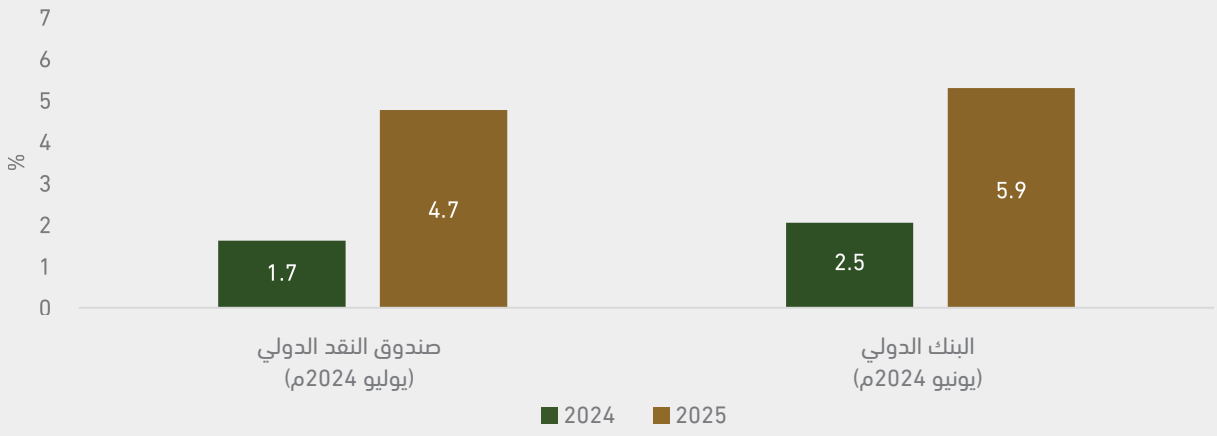

القسم الثاني: أداء الاقتصاد السعودي

2-1 القطاع الحقيقي والأرقام القياسية

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

تشير التقديرات السريعة الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء للربع الثاني من عام 2024م إلى تسجيل **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** انخفاضًا بنسبة 0.4 في المئة على أساس سنوي. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 8.5 في المئة في حين سجلت الأنشطة غير النفطية وأنشطة الخدمات الحكومية نموًا سنويًا بنسبة 4.4 في المئة ونسبة 3.6 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 4).

وبالنظر إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة للربع الأول من عام 2024م، سجلت **الأنشطة النفطية** انخفاضًا سنويًا بنسبة 11.2 في المئة وانخفاضًا ربعيًا بنسبة 0.1 في المئة، ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع متوسط إنتاج المملكة من النفط خلال الربع الأول بنحو 1.5 مليون برميل مقارنةً بالربع نفسه من العام السابق وذلك نتيجةً لقرار خفض إنتاج النفط الخام المتفق عليه مع مجموعة أوبك+ في يونيو من عام 2023م.

وفي جانب **تطورات النفط**، سجّل متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2024م انخفاضًا سنويًا بنسبة 11.7 في المئة، وانخفاضًا ربعيًا بنسبة 0.5 في المئة ليبلغ حوالي 8.9 مليون برميل يوميًا. وسجل متوسط سعر النفط العربي الخفيف خلال الربع الثاني من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 9.2 في المئة وارتفاعًا ربعيًا بنسبة 4.7 في المئة ليبلغ متوسط سعر البرميل 87.2 دولارًا (الرسم البياني رقم 5).

في المقابل، استمرت **الأنشطة غير النفطية** في التوسع والنمو في الربع الأول من عام 2024م، حيث سجلت الأنشطة غير النفطية ارتفاعًا سنويًا بنسبة 3.4 في المئة، في حين سجلت انخفاضًا ربعيًا بنسبة 0.3 في المئة. ويُعزى هذا النمو إلى الاستمرار في تنفيذ برامج تحقيق رؤية السعودية 2030م والإستراتيجيات الخاصة بالمناطق والقطاعات والمشاريع الكبرى، بالإضافة إلى دور القطاع الخاص في زيادة فرص العمل.

وارتفعت أيضًا **الأنشطة الحكومية** في الربع الأول من عام 2024م بنسبة 2.0 في المئة على أساس سنوي، في حين انخفضت بنسبة 5.6 في المئة على أساس ربعي.

الرسم البياني رقم 4: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة (على أساس سنوي)

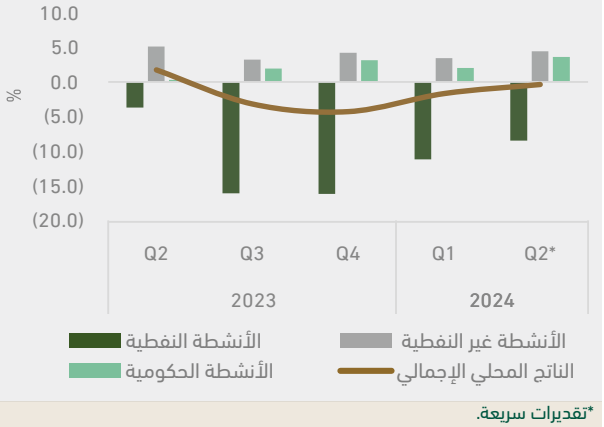

*تقديرات سريعة.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الرسم البياني رقم 5: إنتاج المملكة من النفط الخام وسعر النفط العربي الخفيف

المصدر: أوبك.

الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي

سجّلت معظم الأنشطة الاقتصادية الرئيسة نموًا في الربع الأول من عام 2024م، باستثناء نشاط التعدين والتحجير حيث انخفض على أساس سنوي وربعي بنسبة 12.9 في المئة و1.0 في المئة على التوالي. كذلك، انخفض نشاط الصناعات التحويلية على أساس سنوي بما يقارب 0.1 في المئة. وفي المقابل، سجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق أعلى نسبة ارتفاع سنوي وقدرها 5.9 في المئة، وسجل ارتفاعًا ربعيًا قدره 2.5 في المئة (الرسم البياني رقم 6).

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

سجّل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثاني من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا نسبته 1.5 في المئة، وحقق ارتفاعًا ربعيًا نسبته 0.5 في المئة. ويُعزى هذا النمو إلى الارتفاعات السنوية الآتية: قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 8.6 في المئة، وقسم المطاعم والفنادق بنسبة 2.3 في المئة، وقسم التعليم بنسبة 1.1 في المئة وقسم الأغذية والمشروبات بنسبة 1.1 في المئة. وفي المقابل، سجل قسم الملابس والأحذية خلال الربع الثاني من عام 2024م أعلى نسبة انخفاض سنوي بين الأقسام الرئيسة بمقدار 3.9 في المئة، تلاه قسم تأثيث وتجهيزات المنزل بنسبة 3.8 في المئة وقسم النقل بنسبة 2.2 في المئة، وقسم الاتصالات بنسبة 1.9 في المئة، وقسم الترفيه والثقافة المتنوعة بنسبة 1.8 في المئة، وقسم التبغ بنسبة 1.1 في المئة، وقسم الصحة بنسبة 1.1 في المئة، وأخيرًا قسم السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 0.4 في المئة (الرسم البياني رقم 7).

الرسم البياني رقم 6: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب نوع النشاط الاقتصادي

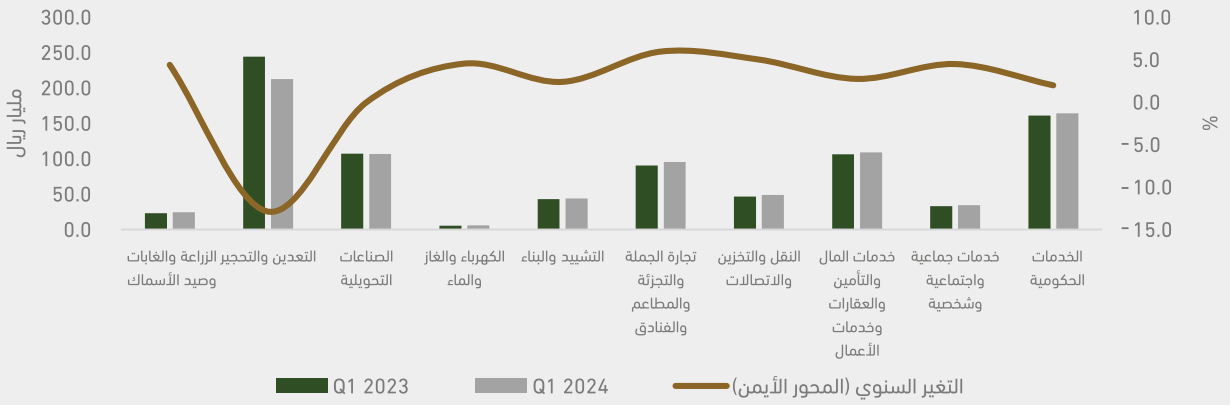

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الرسم البياني رقم 7: معدل التغير السنوي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

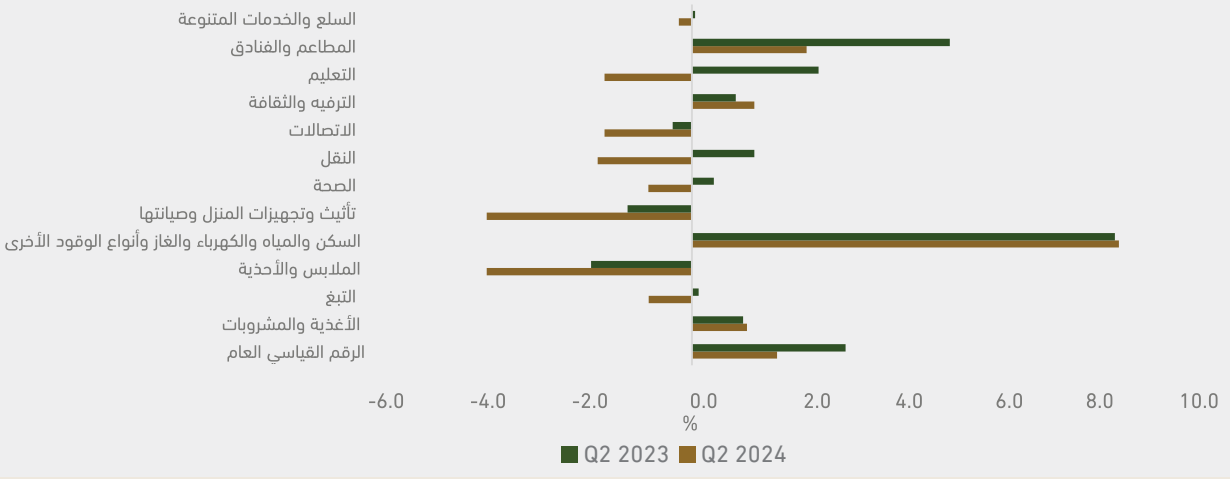

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مؤشر الاستهلاك الخاص

تشير بيانات مؤشر الاستهلاك للقطاع الخاص والمكوّن من مبيعات نقاط البيع، والسحوبات النقدية، والتجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى، إلى انخفاض الاستهلاك خلال الربع الثاني من عام 2024م، حيث سجل المؤشر انخفاضًا ربعيًا يقدّر بنحو 1.7 في المئة، في حين سجّل المؤشر نموًا سنويًا نسبته 4.0 في المئة. متبوعًا بارتفاع مبيعات التجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى بنسبة 19.3 في المئة على أساس سنوي، وارتفاع مبيعات نقاط البيع بنسبة 5.9 في المئة على أساس سنوي. بينما سجلت السحوبات النقدية انخفاضًا سنويًا نسبته 2.1 في المئة (الرسم البياني رقم 8).

وبالنظر لمبيعات نقاط البيع حسب القطاعات خلال الربع الثاني من عام 2024م، يُلاحظ أن عددًا من القطاعات حققت نموًا في المبيعات، حيث سجل قطاع الخدمات والسلع المتنوعة، وقطاعات أخرى، وقطاع الاتصالات، أعلى نسب نمو سنوي بنحو 26.0 في المئة و9.1 في المئة و7.7 في المئة على التوالي، في حين سجلت مبيعات قطاع المنافع العامة، وقطاع الأجهزة الإلكترونية والكهربائية، وقطاع الملابس والأحذية، انخفاضًا سنويًا في النمو بنسبة 26.0 في المئة و9.4 في المئة و8.8 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 9).

الرسم البياني رقم 8: مؤشر الاستهلاك الخاص

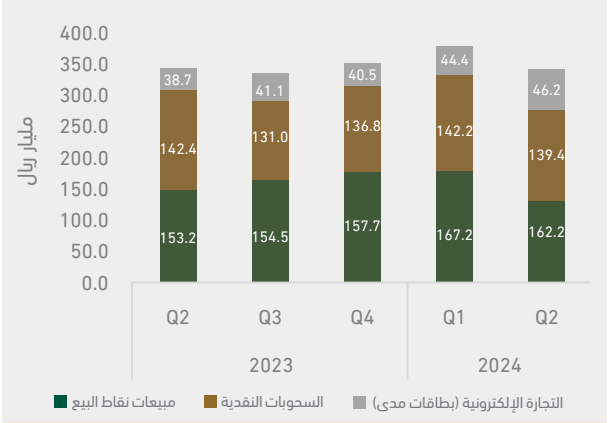

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الرسم البياني رقم 9: مبيعات نقاط البيع حسب القطاعات

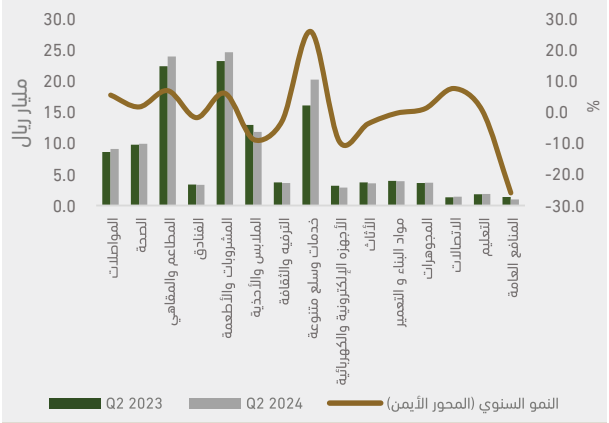

المصدر: البنك المركزي السعودي.

مؤشر مديري المشتريات

سجل متوسط مؤشر مديري المشتريات نحو 56.1 نقطة في الربع الثاني من عام 2024م، مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، والذي بلغ نحو 59.2 نقطة. وعلى الرغم من ذلك، فقد استمر النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص غير النفطي في منطقة التوسع في نهاية الربع الثاني من عام 2024م، وقد يعزى ذلك إلى التحسن في مستويات الإنتاج ومواعيد تسليم الموردين في ظل استمرار تحسن ظروف بيئة العمل (الرسم البياني رقم 10).

مؤشر الإنتاج الصناعي

سجل الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي في الربع الثاني من عام 2024م انخفاضًا سنويًا بنسبة 4.0 في المئة، مدفوعًا بانخفاض الأنشطة النفطية بنحو 8.9 في المئة نظرًا لأهميتها النسبية، إذ تشكل 75.0 في المئة من وزن المؤشر. ويأتي انخفاض الأنشطة النفطية نتيجةً لانخفاض نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 11.7 في المئة على أساس سنوي، حيث خفضت المملكة العربية السعودية طوعًا إنتاجها النفطي ليصل إلى 8.9 مليون برميل يوميًا خلال الربع الثاني من العام الحالي. ومقارنةً بالربع الثاني من عام 2023م، فقد سجلت الأنشطة غير النفطية - التي تشكل ما نسبته 25.0 في المئة من وزن المؤشر - ارتفاعًا سنويًا بنسبة 10.0 في المئة. وبالنظر إلى الأنشطة الفرعية غير النفطية، فقد سجل نشاط الصناعة التحويلية ارتفاعًا سنويًا بنسبة 10.7 في المئة، ونشاط إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء ارتفاعًا سنويًا بنسبة 7.1 في المئة، ونشاط إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها ارتفاعًا سنويًا بنسبة 0.4 في المئة. من جهة أخرى، شهد مؤشر الإنتاج الصناعي ارتفاعًا ربعيًا نسبته 2.1 في المئة (الرسم البياني رقم 11).

الرسم البياني رقم 10: مؤشر مديري المشتريات*

المصدر: بنك الرياض. *أعلى من 50.0 يشير إلى وجود توسع.

الرسم البياني رقم 11: مؤشر الإنتاج الصناعي*

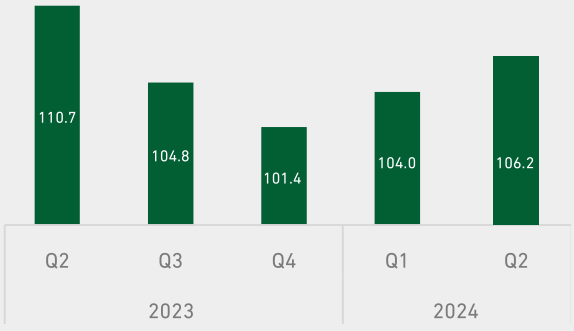

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء. *بيانات أولية.

سوق العمل

بلغ معدل البطالة الإجمالي في الربع الأول من عام 2024م نحو 3.5 في المئة، والذي يعد أقل بنحو 0.8 نقطة مئوية مقارنةً بالربع نفسه من العام السابق. وبلغ معدل البطالة للسعوديين 7.6 في المئة بانخفاض قدره 1.1 نقطة مئوية على أساس سنوي، مدفوعًا بانخفاض معدل البطالة بين الإناث بنسبة 2.2 نقطة مئوية على أساس سنوي ليصل إلى 14.2 في المئة، بالإضافة إلى انخفاض معدل البطالة بين الذكور بنسبة 0.5 نقطة مئوية على أساس سنوي ليصل إلى 4.2 في المئة (الرسم البياني رقم 12).

2-2 القطاع العام

المالية العامة

سجل إجمالي الإيرادات الفعلية للميزانية خلال الربع الثاني من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا مقداره 12.3 في المئة ليبلغ 353.6 مليار ريال، حيث بلغت الإيرادات النفطية 213.0 مليار ريال، مشكلةً ما نسبته 60.2 في المئة من إجمالي الإيرادات. ومن جانب آخر، بلغت الإيرادات غير النفطية 140.6 مليار ريال، إذ شكلت الضرائب على السلع والخدمات النصيب الأكبر من الإيرادات غير النفطية بما نسبته 49.9 في المئة.

الرسم البياني رقم 12: معدلات البطالة

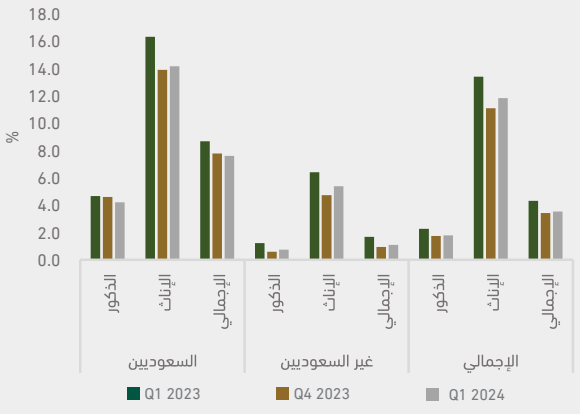

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الرسم البياني رقم 13: إجمالي الإيرادات والمصروفات

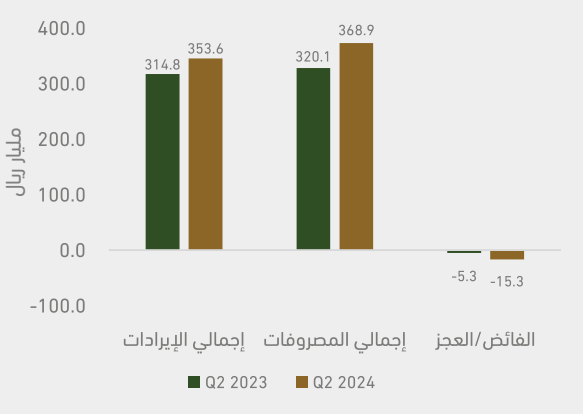

المصدر: وزارة المالية.

وارتفع إجمالي المصروفات الفعلية للميزانية خلال الربع الثاني من عام 2024م بنسبة 15.3 في المئة على أساس سنوي ليبلغ 368.9 مليار ريال، إذ بلغت النفقات الجارية 304.0 مليار ريال، ممثلةً ما نسبته 82.4 في المئة من إجمالي المصروفات، وشكلت تعويضات العاملين النصيب الأكبر بنسبة 46.0 في المئة من إجمالي النفقات الجارية. وفي المقابل، بلغت النفقات الرأسمالية 65.0 مليار ريال، مشكلةً ما نسبته 17.6 في المئة من إجمالي المصروفات. وبناءً على ما سبق، سجلت الميزانية خلال الربع الثاني من عام 2024م عجزًا مقداره 15.3 مليار ريال (الرسم البياني رقم 13).

الدين العام

سجل رصيد الدين العام خلال الربع الثاني من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا مقداره 16.2 في المئة ليبلغ 1,149.2 مليار ريال، حيث بلغ الدين الداخلي 680.3 مليار ريال (يمثل 59.2 في المئة من إجمالي الدين العام) بارتفاع نسبته 9.1 في المئة على أساس سنوي. من جانب آخر، بلغ الدين الخارجي 468.9 مليار ريال (يمثل 40.8 في المئة من إجمالي الدين العام) بارتفاع نسبته 28.3 في المئة على أساس سنوي (الرسم البياني رقم 14).

3-2 القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

سجلت قيمة الصادرات في الربع الأول من عام 2024م انخفاضًا سنويًا بنسبة 5.7 في المئة لتبلغ نحو 291.7 مليار ريال، وكان ذلك نتيجةً لانخفاض قيمة الصادرات النفطية بنحو 8.3 في المئة لتبلغ 221.9 مليار ريال، وانخفضت الصادرات غير النفطية بنحو 5.2 في المئة (لا تشمل إعادة التصدير) لتبلغ 49.1 مليار ريال. واستحوذت الصادرات النفطية على ما نسبته 76.1 في المئة من إجمالي الصادرات، في حين شكلت الصادرات غير النفطية (لا تشمل إعادة التصدير) ما نسبته 16.8 في المئة من إجمالي الصادرات. من جانب آخر، سجلت قيمة الواردات (سيف) في الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا بنسبة 6.4 في المئة لتبلغ نحو 201.1 مليار ريال (الرسم البياني رقم 15).

الرسم البياني رقم 14: إجمالي الدين العام القائم

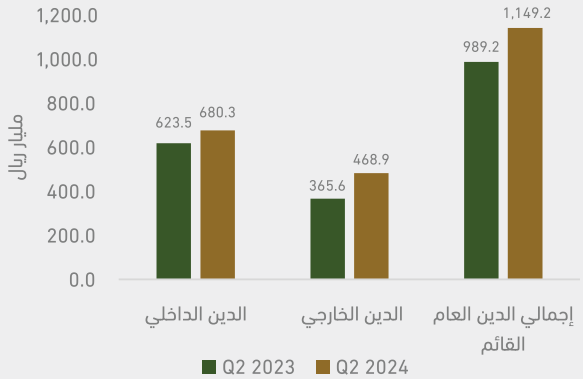

المصدر: وزارة المالية.

الرسم البياني رقم 15: التجارة الخارجية

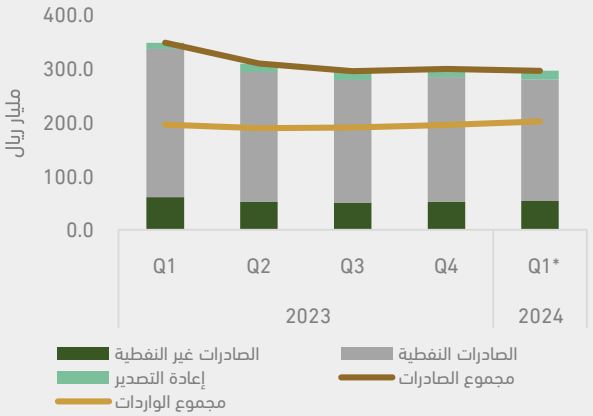

*بيانات أولية.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

ميزان المدفوعات

الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الأول من عام 2024م مقداره 28.6 مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره 56.9 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2023م؛ ويعود ذلك إلى تسجيل فائض في ميزان السلع والخدمات قدره 63.6 مليار ريال مقارنةً بفائض قدره 95.7 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2023م، حيث انخفض فائض ميزان السلع ليبلغ 103.1 مليار ريال مقارنةً بحوالي 135.5 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2023م، ويُعزى الانخفاض إلى تراجع قيمة الصادرات السلعية بنسبة 6.6 في المئة لتبلغ 294.8 مليار ريال مقارنةً بحوالي 315.5 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2023م، وارتفاع الواردات السلعية (فوب) بنسبة 6.5 في المئة لتبلغ 191.7 مليار ريال مقارنةً بنحو 180.0 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2023م. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة 9.5 في المئة ليصل إلى نحو 48.1 مليار ريال مقابل 43.9 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

وفي المقابل، انخفض عجز حساب الخدمات بشكل طفيف في الربع الأول من عام 2024م ليصل إلى 39.5 مليار ريال مقارنةً بنحو 39.8 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. كذلك، ارتفع فائض ميزان الدخل الأولي ليبلغ 13.1 مليار ريال في الربع الأول من عام 2024م مقارنةً بفائض بلغ نحو 5.1 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الأول من عام 2024م تدفقًا للخارج بقيمة 5.2 مليار ريال مقابل تدفقًا بلغ نحو 5.4 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

الحساب المالي

سجل صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا بقيمة 23.9 مليار ريال، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج بمبلغ 33.3 مليار ريال مقابل ارتفاع أقل في قيمة صافي تحمّل الخصوم في الداخل بنحو 9.5 مليار ريال. وانخفض صافي استثمارات الحافظة بمبلغ 59.5 مليار ريال مقارنةً بارتفاع بلغ نحو 77.4 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وانخفض صافي الاستثمارات الأخرى بنحو 20.4 مليار ريال مقارنةً بارتفاع بلغ نحو 35.1 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية ارتفاعًا بمبلغ 69.0 مليار ريال في الربع الأول من عام 2024م مقابل انخفاض بمبلغ 79.4 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث ارتفعت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ 70.0 مليار ريال (الناتج من ارتفاع بند العملة والودائع بمبلغ 57.3 مليار ريال وارتفاع بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ 12.8 مليار ريال) مقابل انخفاض بمبلغ 80.8 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

4-2 القطاع النقدي والمصرفي

عرض النقود

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الثاني من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنحو 9.0 في المئة و2.7 في المئة على التوالي ليبلغ نحو 2,898.7 مليار ريال.

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن3) خلال الربع الثاني من عام 2024م، يُلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن1) على أساس سنوي وربعي بنسبة بلغت 6.7 في المئة و1.0 في المئة على التوالي ليبلغ نحو 1,650.6 مليار ريال، مشكلًا ما نسبته 56.9 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3). أما عرض النقود (ن2)، فقد سجل ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنسبة بلغت 10.2 في المئة و3.1 في المئة على التوالي ليبلغ 2,554.3 مليار ريال، مشكلًا ما نسبته 88.1 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) (الرسم البياني رقم 16).

القاعدة النقدية

ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الثاني من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا بنحو 4.2 في المئة، وارتفاعًا ربعيًا بنسبة 1.0 في المئة لتبلغ نحو 403.5 مليار ريال. وبتحليل مكونات القاعدة النقدية خلال الربع الثاني من عام 2024م، يُلاحظ أن الودائع لدى البنك المركزي حققت ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنحو 6.2 في المئة و1.0 في المئة على التوالي لتبلغ 148.8مليار ريال. كذلك، حقق النقد المتداول خارج المصارف ارتفاعًا سنويًا بنحو 3.8 في المئة وارتفاعًا ربعيًا بنحو 0.7 في المئة ليبلغ حوالي 229.2 مليار ريال. أما النقد في الصندوق، فقد سجل انخفاضًا سنويًا بنحو 2.2 في المئة، في حين أنه سجل ارتفاعًا ربعيًا بنحو 3.4 في المئة ليبلغ 25.5 مليار ريال (الرسم البياني رقم 17).

الرسم البياني رقم 16: عرض النقود (ن3) ومكوناته

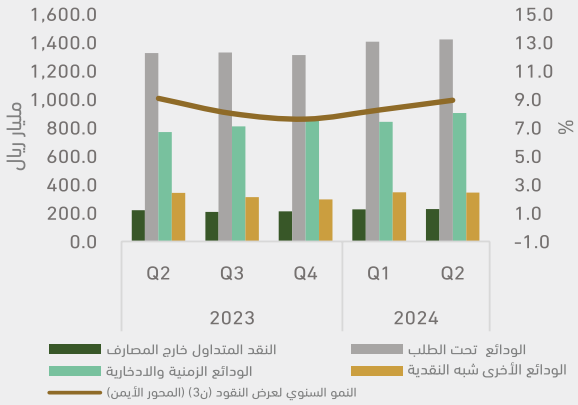

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الرسم البياني رقم 17: القاعدة النقدية

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الودائع المصرفية

ارتفع إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثاني من العام 2024م بمعدل سنوي وربعي بنحو 9.4 في المئة و2.8 في المئة على التوالي، ليبلغ نحو 2,669.5 مليار ريال.

وبتحليل مكونات الودائع المصرفية خلال الربع الثاني من عام 2024م، يُلاحظ أن الودائع تحت الطلب حققت ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنحو 7.2 في المئة و1.0 في المئة على التوالي لتبلغ 1,421.4 مليار ريال. وحققت الودائع الزمنية والادخارية ارتفاعًا سنويًا بمقدار 17.3 في المئة، وسجلت ارتفاعًا ربعيًا بمقدار 7.2 في المئة لتبلغ حوالي 903.7 مليار ريال. في المقابل، حققت الودائع الأخرى شبه النقدية ارتفاعًا سنويًا بنسبة 0.3 في المئة، في حين أنها سجلت انخفاضًا ربعيًا بنسبة 0.4 في المئة لتبلغ 344.4 مليار ريال (الرسم البياني رقم 18).

الائتمان المصرفي

سجل الائتمان المصرفي المقدم للقطاعين الخاص والعام خلال الربع الثاني من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا نسبته 11.4 في المئة و3.1 في المئة على التوالي ليبلغ 2,751.8 مليار ريال.

وارتفع الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص على أساس سنوي وربعي بنحو 10.9 في المئة و3.4 في المئة على التوالي ليبلغ نحو 2,595.0 مليار ريال. كذلك، ارتفع الائتمان المصرفي المقدم للقطاع العام على أساس سنوي بنحو 19.4 في المئة، في حين انخفض بنحو 0.4 في المئة على أساس ربعي ليبلغ نحو 156.8 مليار ريال (الرسم البياني رقم 19).

الرسم البياني رقم 18: الودائع المصرفية حسب النوع

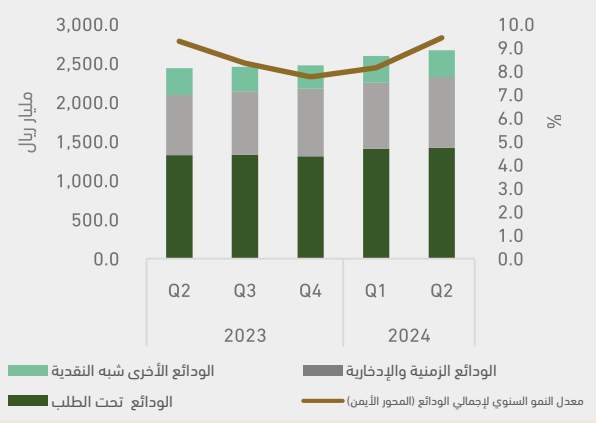

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الرسم البياني رقم 19: الائتمان المصرفي حسب القطاع

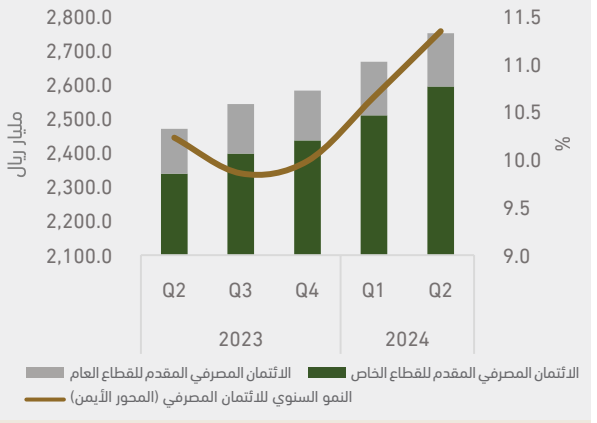

المصدر: البنك المركزي السعودي.

القروض العقارية والاستهلاكية

سجلت القروض العقارية في نهاية الربع الثاني من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنحو 11.7 في المئة و2.0 في المئة على التوالي لتبلغ 816.8 مليار ريال. وبذلك شكّلت ما نسبته 29.7 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي. وفي المقابل، ارتفع إجمالي القروض الاستهلاكية في الربع الثاني من عام 2024م على أساس سنوي وربعي بنسبة 1.9 في المئة و0.3 في المئة على التوالي لتبلغ نحو 452.3 مليار ريال، وبذلك شكّلت ما نسبته 16.4 في المئة من إجمالي الائتمان المصرفي. بالإضافة إلى ذلك، سجلت قروض البطاقات الائتمانية خلال الربع الثاني من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنسبة 20.6 في المئة و10.2 في المئة على التوالي (الرسم البياني رقم 20).

5-2 القطاع المالي

السوق المالية

حقق مؤشر السوق الرئيسة (تاسي) بنهاية الربع الثاني من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا نسبته 1.9 في المئة ليبلغ 11,679.5 نقطة وانخفاضًا ربعيًا نسبته 5.8 في المئة. في المقابل، سجل عدد الأسهم المتداولة ارتفاعًا سنويًا نسبته 40.1 في المئة ليبلغ حوالي 17.7 مليار سهم، وسجل انخفاضًا ربعيًا نسبته 26.1 في المئة. إلى جانب ذلك، سجلت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة ارتفاعًا سنويًا نسبته 37.7 في المئة لتبلغ حوالي 447.5 مليار ريال، وسجلت انخفاضًا ربعيًا نسبته 22.3 في المئة (الرسم البياني رقم 21).

الرسم البياني رقم 20: القروض العقارية والاستهلاكية

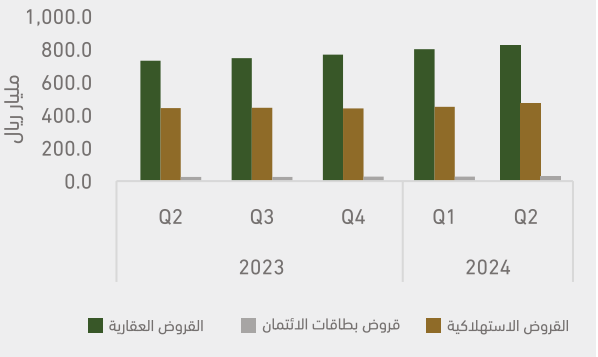

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الرسم البياني رقم 21: مؤشر السوق الرئيسة (تاسي)

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

في المقابل، سجل مؤشر سوق الصكوك والسندات في الربع الثاني من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بالقيمة المتداولة بنسبة 59.8 في المئة و282.9 في المئة على التوالي، إذ بلغ إجمالي قيمة التداولات 7.1 مليار ريال وأغلق المؤشر عند مستوى 887.6 نقطة.

شركات التمويل

سجل إجمالي الائتمان المقدم من شركات التمويل في الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا سنويًا وربعيًا بنسبة 12.3 في المئة و4.5 في المئة ليصل إلى 88.6 مليار ريال، حيث حقق التمويل المقدم للمنشآت المتوسطة (يمثل 7.7 في المئة من إجمالي الائتمان المقدم من شركات التمويل) أعلى ارتفاع سنوي بنسبة 13.1 في المئة، وكذلك ارتفع على أساس ربعي بنسبة 5.0 في المئة (الرسم البياني رقم 22).

المالية الإسلامية

سجل التمويل المصرفي المتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة والمقدم من المصارف والنوافذ الإسلامية نموًا سنويًا بنسبة 10.5 في المئة، ليبلغ نحو 2,245.0 مليار ريال خلال الربع الأول من عام 2024م. كذلك، سجل إجمالي الأصول نموًا سنويًا بنسبة 10.0 في المئة وسجل إجمالي الودائع نموًا بنسبة 8.8 في المئة خلال الربع الأول من عام 2024م (الرسم البياني رقم 23).

الرسم البياني رقم 22: الائتمان المقدم من شركات التمويل حسب القطاعات

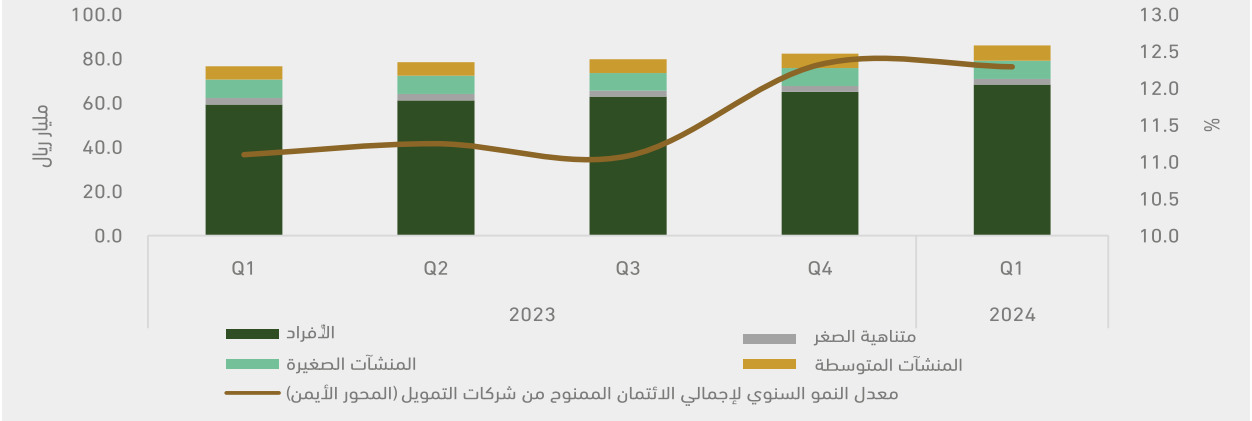

المصدر: البنك المركزي السعودي.

الرسم البياني رقم 23: قطاع المالية الإسلامية

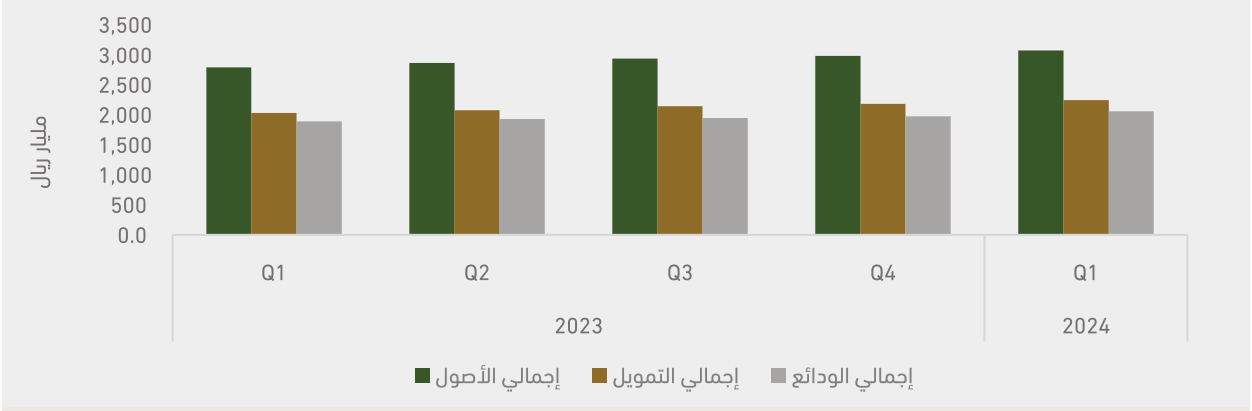

المصدر: البنك المركزي السعودي.

التقنية المصرفية

نظام سريع

ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الثاني من عام 2024م على أساس سنوي بنسبة 22.7 في المئة لتبلغ 13,675.1 مليار ريال، وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو 3,560.1 مليار ريال، بارتفاع نسبته 27.6 في المئة على أساس سنوي. وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة 1,929.3 مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي 1,630.8 مليار ريال. كذلك، بلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف 9,493.8 مليار ريال بارتفاع نسبته 17.6 في المئة على أساس سنوي.

مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثاني من عام 2024م ما يقارب 373.8 مليون عملية، بإجمالي سحوبات نقدية بلغ 139.4 مليار ريال وشملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع نحو 2,519.1 مليون عملية، بإجمالي مبيعات بلغ 162.2 مليار ريال. وعلاوة على ذلك، بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي قرابة 15.7 ألف جهاز، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو 48.8 مليون بطاقة، وبلغ عدد أجهزة نقاط البيع حوالي 1.8 مليون جهاز.

المقاصة

بالنسبة إلى إحصاءات المقاصة للربع الثاني من عام 2024م، بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) نحو 235.8 ألف شيك، بقيمة إجمالية بلغت 86.3 مليار ريال، إذ بلغ عدد شيكات الأفراد والشركات نحو 187.1 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 41.8 مليار ريال، في حين بلغ عدد الشيكات بين المصارف نحو 48.6 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 44.5 مليار ريال.

6-2 أبرز التطورات في قطاع التقنية المالية للربع الثاني 2024م

رخّص البنك المركزي السعودي خلال الربع الثاني من عام 2024م لشركتين جديدتين تعملان في مجال التمويل الجماعي بالدين، وصرّح كذلك لشركتين تعملان في مجال التمويل من نظير إلى نظير ومجال تجميع الودائع المربوطة لأجل. بالإضافة إلى ذلك، شهد الربع الثاني من عام 2024 م تطورات في تشريعات التقنية المالية، حيث صرّح البنك المركزي لشركتين تقدمان خدمة معلومات الحساب وخدمة التمويل من نظير إلى نظير.

WWW.SAMA.GOV.SA